ترجمة المصطلحات الاقتصادية المتخصّصة:
من نقل لمفاهيم متخصّصة إلى بحث عن مكافئات معنوية

خيرة بلمختار[1]* / جازية فرقاني[2]
جامعة وهران1[1] - الجزائر -
belmokhtarkheira@gmail.com
جامعة وهران1[2] - الجزائر -
mirdjaz@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/11/12 **تاريخ المراجعة:** 2019/11/10 **تاريخ النشر:** 2019/11/30

ملخّص:

يعد الاقتصاد من العلوم المهمّة التي تسهم في تطوير البلدان وازدهارها. وتعتبر اللّغة الاقتصادية المرتكز الأساسي في بنية هذا النوع من الخطابات لما يتميّز به أسلوبها من علمية ومباشرة وتقنية باعتماده على مصطلحات متخصّصة في المجال. ولكن أحيانا، ولأسباب تتعلّق بإنجاح عملية التّواصل بين الأفراد، يحتاج المحرّر الاقتصادي إلى الاعتماد على بعض الصّور البيانية والأساليب الإيحائية التي تتحوّل إلى مكوّن أساسي من مكوّنات النّص الاقتصادي. ولكنّ الإشكال يقع عند محاولة المترجم نقل هذه الصّور إلى اللغة المستهدفة. ومن أجل بحث هذا الإشكال جاءت إشكالية الدّراسة على النّحو التّالي: ما هي اللّغة الاقتصادية؟ كيف يبنى النّص الاقتصادي وما هو دور المصطلح في بنائه؟ ما هي الصّور البيانية التي تجد لها مكانا في النّص بكثرة ولماذا؟ هل يفضي استعمال هذا البيان إلى تسهيل عملية الفهم والاستيعاب ؟ أم العكس؟ ما هي الأساليب والأدوات الإجرائية التي يعتمد عليها المترجم في نقل هذه الصّور البيانية؟

الكلمات المفتاحية: لغات التخصّص؛ اللغة الاقتصادية؛ نص اقتصادي؛ مصطلح اقتصادي؛ الإيحاء؛ مفاهيم متخصّصة؛ مكافئات معنوية.

Translation of specialized economic terms: From a transferring of specialized concepts to a research of semantic equivalences

Abstract:

Economics is an important science that contributes to the development and prosperity of countries. The economic language is the basis for all this because of its scientific, direct and technical style, based on specialized terms in the field of economy. But sometimes, and for reasons of successful interpersonal communication, the economic editor needs to rely on some connotations and metaphorical

*المؤلف المرسل: خيرة بلمختار، belmokhtarkheira@gmail.com

phrases that become a component of the economic text. The problem is when the translator tries to transfer these connotations to the target language. In order to examine this problem, we have to answer to the following hypothesis: What is Economic Language? How the economic text constructed and what is the function of the term in its construction? Which metaphorical aspects exist in the economic text frequently and why? Does the use of these connotations facilitate understanding? Or the opposite? What procedural methods and tools does the translator use to convey these connotations?

Keywords: Specialized Languages; Economic Language; Economic Text; Economic Term; Connotations; Specialized Concepts; Semantic Equivalents.

1. المقدّمة:

إنّ أهمّ ما يبدأ به المتحدّثون عن اللغة هو القول بأنّها وسيلة فعّالة من وسائل التواصل بين الأفراد. وبحكم تطوّر هذا التّواصل وتعدّد أنواعه تطوّرت اللغة وتنوّعت هي الأخرى، فباتت تسمّى بمسميات الاختصاصات التي تعبّر عنها؛ فنجد اللغة الطبيّة واللغة الاقتصادية واللغة السّياسية وغيرها من اللّغات التي أصبحت الآن تسمى بلغات التخصّص أو اللغة المتخصّصة التي تعتمد على مصطلحات متخصّصة.

تعتبر اللغة الاقتصادية واحدة من اللغات التي المتخصّصة التي باتت تسهم بقدر كبير في عملية التواصل والتفاعل الاقتصادي بين الشعوب. إنّها الآن لغة المؤسسات والشركات ورجال المال والأعمال ووسيلتهم في تحقيق الصّفقات وعقد الاتفاقيات والحفاظ على التّبادل الاقتصادي القائم بينهم. إنّ ما تتميّز به اللغة الاقتصادية من مصطلحات وعبارات اصطلاحية وأرقام وإحصائيات ونسب جعل منها لغة متخصّصة بامتياز.

تتميّز اللّغة الاقتصادية عن بعض اللغات المتخصّصة بأنّها تجمع بين الأسلوب الجاف والمباشر والدّقيق من جهة والأسلوب الإيحائي الذي يشخّص الحقائق الاقتصادية من جهة أخرى في نقل الظاهرة الاقتصادية. ومن هنا طرحت مشكلة الدّقة في هذه اللغة؛ لأنّ الإيحاء قد يؤدّي بمصطلحات النّص الاقتصادي إلى الانحراف عن الدقّة في التّعبير عن المفاهيم الاقتصادية الدقيقة وقد يسهم في ترسيخ هذه الدّقة وتجسيدها بطريقة تسهل فيها عملية فهمها من قبل المتلقّي.

لقد أصبحت مسألة الدّقة في نقل المفاهيم الاقتصادية مسألة تثير حفيظة الباحثين واللغويين المهتمين بهذه اللّغة وخوفا من الفوضى التي يعرفها المصطلح العلمي العربي المتخصّص والتّي قد تطال هذه اللّغة أيضا، بعدما عانت منها تلك اللّغات التي تعرف بدقّة أسلوبها وعلمية مصطلحاتها فما بالك بلغة تتخلّلها صور بيانية كلّما دعت الحاجة وسنحت الفرصة. وعلى هذا الأساس جاءت إشكالية هذه الدّراسة على الشّكل التالي: ما هي اللغة الاقتصادية؟ وكيف يبنى النّص الاقتصادي وما هو دور المصطلح في بنائه؟ ما هي الصّور البيانية التي تتخلل هذه البنية ولماذا؟ هل يفضي استعمال هذا البيان إلى تسهيل عملية الفهم والاستيعاب ؟ أم أنه من دواعي الغموض والإبهام؟

2. اللغة أداة تواصل:

لا يمكن للبشر أن يتواصلوا دون اللجوء إلى كلمات أو مصطلحات أو حركات أو رسومات أو رموز مختلفة، فهم لا يعرفون التّعبير عن ما يريدونه إلاّ عن طريق هذه الأساليب، فكلّ منها يؤدّي وظيفة معنوية مهمّة تكمّل ما سبقها وتمهّد لما سيأتي من بعدها من معاني وأفكار. إنّها اللغة في كلّ أشكالها. لا يستطيع الإنسان تحقيق التواصل والتعايش إلاّ بالاعتماد عليها.

يُنظر للغة على أنّها تلك الوسيلة التي يستخدمها الأفراد في التعبير عن أفكارهم وعلومهم وأخبارهم لتحقيق التواصل بينهم وبين مختلف الأفراد سواء كان ذلك في المجتمع الواحد أو في المجتمعات المختلفة. إنّها مجموع الألفاظ والكلمات والمفردات التي يستعملها الناس بغية إيصال رسالة معيّنة. أو هي كما قال عنها ابن الجنّي "هي ما يعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم"[1].

يتحدّث اللّسانيون عن اللغة بأنّها تلك القناة التي تصل عن طريقها الأفكار والمعلومات إلى الطرف الآخر قادمة إليه من مرسل. وهي وسيلة التخاطب والتحادث بين أفراد المجتمع الواحد والمجتمعات المختلفة، وهي أداة فعّالة في عملية تبادل المعارف والأفكار والعلوم بين هذه المجتمعات. فاللغة هي الوعاء الذي يحمل في داخله عناصر العملية التواصلية ويفعّلها بطريقة تسمح للمرسل إليه بتلقي الرسالة من المرسل بكلّ سهولة ووضوح.

إن الملفت للانتباه عند اللغويين هو ذهابهم بعيدا في تعريف اللغة ومحاولة ربطها بالواقع المعايش، أي المجتمع الذي تمَارس فيه هذه اللغة، وذهابهم إلى القول بأن اللغة لا تعتبر مجرّد وسيلة نقل للأفكار بل هي تجسيد لهذه الأفكار في الواقع: "ليست اللغة مجرّد أداة لجعل الأفكار قابلة للانتقال فيما بين البشر وإنما هي تجسيد مادّي للأفكار وهي الصورة الوحيدة لوجودها في واقع الأمر"[2] ويدلّ ذلك على الارتباط الوثيق الذي هو كائن بين اللغة والواقع، ويجسّد ذلك الطابع الاجتماعي الواقعي للغة.

3. لكلّ علم لغة:

تتميز العلوم والاختصاصات وتختلف فيما بينها من حيث القواميس اللغوية التي يعتمد عليها كل تخصّص من هذه التخصّصات. فلكل علم مصطلحاته ولكلّ تخصّص معجمه الذي يعبّر عنه، لذلك لا يمكننا أن نعتبر أنّ مفهوم لغات التخصّص جديد على الساحة اللسانية أو اللغوية، لأننا إذا ما عدنا إلى تاريخ اللغات وأنواعها منذ القدم، فإننا نجد لغة النثر بأنواعها ولغة الشعر بأنواعها والرسائل التي كان يتبادلها الناس في ذاك الزمان بكل أنواعها وغيرها.

ولكنّ الجديد هو تلك التخصّصات العلمية والتكنولوجية المتطوّرة التي باتت تحتاج فعلا إلى لغة وأسلوب خاصين بها للتعبير عن معارفها وعلمها الذي ينير طريق البشرية جمعاء. ولقد ظهرت مؤخّرا الحاجة إلى التّمييز بين اللغات على حسب التّخصصات التي تستعمل فيها بسبب التدفّق العلمي الغزير الذي تعيشه المجتمعات على اختلاف مشاربها.

إنّ تعريف لغات التخصّص، يجبرنا على استحضار التعاريف التي تقدّم للغة العامة، فهي في المرتبة الأولى لغة عامة قبل أن تصبح لغة خاصة، ولا بد من وجود عوامل مشتركة بينهما، ولكن ذلك لا ينفي الاختلاف الواضح والظاهر بين النّوعين من اللغة. ولعلّ أهمّ هذه الاختلافات تكمن في التسمية أصلا، فانتماء هذه اللغة إلى ميادين مختلفة من العلوم المتخصصة، جعل اللسانيين يسمّونها باللغات الاختصاص.

إنّ أوّل ما يمكن قوله عن لغة الاختصاص هو أنّها تختلف عن اللغة العامة في الألفاظ والمفردات: "إذا عبّرنا بلغة الاختصاص، فإنّ ذلك يفيد من جهة أخرى وجود لغة عامة ومن غير اختصاص... لكن

الذي يجب إدراكه اللحظة هو أنّ بين اللغتين بنية تركيبية وخطابية واحدة ووحدات إفرادية مختلفة ومتميّزة في لغة الاختصاص"[3]، إذن فالحديث عن لغة الاختصاص يوجب وجود لغة عامّة، والأهم في الأمر أن اللغتين لا تختلفان على مستوى البنى الخطابية بقدر ما تختلفان على مستوى الوحدات الإفرادية والتي غالبا ما تكون مصطلحات في اللغة المتخصّصة مثل اللغة الطبية أو اللغة الاقتصادية أو اللغة الحاسوبية وغيرها من العلوم.

وأمّا اللغة العلمية أو لغة البحث العلمي إنّما ترتبط بالعلوم والتقنيات وتعتمد على أسلوب واضح وبسيط وعلى المصطلح. "إنّ اللغة التخصصية هي لغة العلوم وهي اللغة التي تشكّل المصطلحات والقوالب المصطلحية الدعامة الرئيسية لها بالمفاهيم ودقائق المعاني التي تحملها"[4] وبناء على ذلك، فإنّ المصطلحات والتّعابير الاصطلاحية هي أهم ما يميّز لغة العلم خاصة ولغة التخصّص عامة. وهذا ما يقصد به الوحدات الإفرادية التي تحدّثنا عنها سابقا، فلا وجود للغة متخصّصة أو علمية خالية من المصطلحات.

تختصّ لغات الاختصاص بنقل المعارف الخاصة، وكذلك المعلومات الدقيقة والإحصائيات والأرقام. إنّ المقصود من لغات الاختصاص اللغة العلمية كما قال "القرطاجي" هو إثبات شيء أو إبطاله أو التعريف بماهيته أو حقيقته[5]. فهي إذن لغة قائمة على إثبات أو نفي الحقائق العلمية التّقنية بأسلوب أجوف لا يشوبه إيحاء أو تلميح.

لا يتحقق هدف هذه اللغة ولا غايتها إلاّ إذا اعتمدت على لغة خالية من المشاعر ومحايدة عاطفيا، بغية الوصول إلى أكبر نسبة من الدّقة والموضوعية، فإذا كان الأمر يتعلّق بالموضوعات العلمية البحتة التي لا يقصد بها إلا الإعلام بحقيقة ما، وإقناع المخاطب ببعض الأفكار بطريقة علمية منطقية، فإن التّأثير الوجداني لا يؤدّي إلاّ إلى نتائج سلبية[6] قد تضرّ بالمعنى وتسيء إلى عملية التّلقي التي قد تليها عملية نقل أو ترجمة إلى لغة أخرى.

كلّما كانت هذه اللغة جافّة وبسيطة، وتعتمد على أسلوب واضح وسهل، خال من الإيحاءات، كلّما ساهمت في نمو الفكر الدقيق والعلمي: "إنّ نمو التّفكير الدّقيق المحدّد للعلم الحديث إنّما تحقق بقدر كبير جدّا عن طريق التخلّص من جميع العبارات التي تنقل المواقف الانفعالية، وعن

طريق التقيّد باستعمال العبارات التي تدلّ بطريقة غير انفعالية على حقائق موضوعية".[7]

إذا نادى اللّسانيون والباحثون في هذا الحقل بضرورة اعتماد اللغة المتخصصة على أسلوب حقيقي بدل الأسلوب الإيحائي وعلى عبارات بسيطة خالية من الانفعالية، فذلك يعني أنّهم يملكون البديل لكل هذا. فهم يعتقدون أنّ مثل هذه اللغة لا ينبغي أن تعتمد على غير المصطلح الذي يرون أنّه قوامها المستقيم: "الكتابة العلمية عصبها المصطلح وقوامها مفهومه، ولا فرق بينها وبين الكتابة الأصيلة إلا بهما وبكونها ترمي إلى منتهى الدقة وأقصى الإيجاز وغاية الإفادة والعلم".[8]

وهناك من المختصّين من حاول تعريف لغة الاختصاص وإبراز مميّزاتها عن طريق مقارنتها باللغة الأدبية واستحضار مميزات هذه اللغة الأدبية. فإذا كان ينبغي على المترجم الأدبي أن يمتلك ثقافة عامة واسعة تكفي لمواجهة المفاجآت التي يخبّئها له خيال الروائيين، فإنّ المترجم المختص يعكس الآية، لأن اللغة المتخصّصة تتطلب منه استعمال شيء من الرطانة بعد أن يفهمها ويحرص على عدم الخلط بين مصطلحاتها: مثل مصطلحي "المخرطة""Fraisseure" و"المثقب"Alésseure.[9] لأنّ الخلط بين مثل هذه المفاهيم يؤدي إلى الخلط في توظيف المصطلحات وبالتالي إلى الفوضى المصطلحية.

هناك من يرجع تسمية لغة الاختصاص إلى الحقل اللساني ويعتقد أنّها مصطلح لساني محض:

"Le terme générique (s) langue de spécialité (s) constitue une notion purement linguistique, utilisée depuis les années 1960 pour désigner les langues utilisées dans des situations de communications orales ou écrites qui impliquent la transmission d'une information, d'un champ d'expérience particulier, d'une discipline, d'une science, d'un savoir-faire lié à une profession déterminée..."[10].

"إنّ مصطلح لغات الاختصاص يمثّل مفهوما لسانيا خالصا. استعمل منذ سنة 1960 للدلالة على اللغات التي تستعمل في حالات تواصلية سواء شفهية أو مكتوبة والتي تتضمّن نقل معلومة بحقل تجارب معيّن أو اختصاص أو علم من العلوم أو مهارة مرتبطة بمهنة محدّدة...". فلغة الاختصاص إذن مثلها مثل اللغة العامّة تنتمي إلى اللسانيات.

4. لغة علم الاقتصاد ومميّزاتها:

لقد تناول ابن خلدون علم الاقتصاد في مقدّمته الضخمة ولقد استهلّها به. وأعطاه من الأهمية ما يستحق وأنشأ ما يسمى بالفكر الخلدوني الاقتصادي. كان يؤكّد على العلاقة الوطيدة بين الاقتصاد والمجتمع، وكانت اللغة العامل المشترك بينهما. لم يهمل الحديث عن العلاقة بين علم اللغة وعلم الاقتصاد، حتى وإن كان ذلك غير بادٍ وبطريقة غير مباشرة. يحرص المفكّرون والباحثون على استحضار مصادر الفكر الاقتصادي الخلدوني، ربما من أجل إثبات تلك النظريات والمقاربات المنهجية والمعرفية التي جاء بها ابن خلدون في الاقتصاد، على اعتبار أنّها أهم ما يمكن الاعتماد عليه في التّأسيس لعلم الاقتصاد الحديث.

تعرّف اللغة الاقتصادية بأنّها لغة علمية وتقنية، تعتمد أسلوبا بسيطا وسهلا خاليا من كل ما يعيق وصول الرسالة الاقتصادية إلى المتلقي. إنها لغة تعتمد في مجملها على الأرقام والنسب والإحصائيات الاقتصادية. وتهتمّ هذه اللغة بكل ما يحدث في المجال الاقتصادي من تطوّرات ومستجدّات باعتبارها وسيلة اتّصال هامة بين أصحاب الاختصاص من جهة وبين المواطن العادي والخبراء في هذا المجال من جهة أخرى.

إنّ هذه اللغة وعلى الرغم من تخصّصها ودقتها فإنّها تحتوي على بعض الأساليب التي تميل إلى البلاغة والإيحاء. ولعل أهمّ هذه الأساليب نجد التشبيه والاستعارة والكناية والتورية وغيرها. وإن كان ذلك بنسبة قليلة أحيانا ومتفاوتة أحيانا أخرى. لقد اكتسبت هذه اللّغة أهمية كبرى في الآونة الأخيرة، وأصبحت محطّ أنظار مجموع الباحثين والدّارسين باعتبارها حقلا خصبا لم تتوغّل فيه الدّراسات ولم تتعمّق بعد كما هو الحال في الأنواع الأخرى مثل اللغة الأدبية أو القانونية أو السياسية...

إن الحديث عن هذه اللغة يدفعنا إلى الحديث أو مقارنتها باللغة العادية وأسلوب اللغة العادية، لنخلص في الأخير إلى بعض الميزات التي تميّز هذه اللغة عن اللغة العادية: "يختلف أسلوب اللغة العادية عن أسلوب اللغة التّجارية والاقتصادية في الأرقام فنجد المحرّر يتساءل عن الكلفة أو النسبة المئوية أو معدّلات الريع أو الخسارة أو غيرها...[11] لذلك

نجد النّصوص التّجارية أو المالية مليئة بالأرقام والنسب والإحصاءات، وهي تحتاج بدورها إلى أسلوب خاص للتّعبير عنها وتفسيرها للمواطن البسيط الذي يعتبر هذه النّصوص الوسيلة الوحيدة للاطّلاع على كل ما هو جديد في المجال الاقتصادي.

تضمّ اللغة الاقتصادية تحت لوائها مجموع النّصوص التّجارية والمالية والنّصوص البنكية والتّسويقية ونصوص البورصة وحتّى بعض أنواع النّصوص الإشهارية وتكون هذه النصوص غالبا في شكل تقارير سنوية لبعض المؤسسات والقروض المالية والدراسات الاقتصادية وتقارير ومراسلات مختلف البنوك المركزية والوثائق الصادرة عن البنوك والمقالات الصحفية المتخصصة في الاقتصاد واللافتات الإشهارية وغيرها من النّصوص والتّقارير الصّادرة عن المسيّرين الماليين إلى زبائنهم ومتعامليهم الخواص. إن كل هذه الأشكال اللغوية والأنواع تعتمد أسلوبا واحدا في عملية تحريرها وهو الأسلوب التقني العلمي السّهل والبسيط الذي يميّزه الوضوح تارة ويشوبه نوع من الإيحاء والبلاغة العفوية أحيانا والمتعمّدة أحيانا أخرى.

يحتاج المحرّر الاقتصادي والتجاري في تحريره لمقال اقتصادي إلى مجموعة من المصادر التي يمكنه من خلالها إثبات مصداقية المعلومات المتضمّنة في المقال. فمثلا يجب على المحرّر الاقتصادي أن يتحدّث مع أهل الاختصاص أو المعنيين بالموضوع الذي يريد الكتابة فيه ويناقشهم في المسائل التي يشوبها لبس أو غموض. فإذا كان الحديث عن شركة معيّنة، كان عليه أن يقابل مديرها العام وكذلك كبير محاسبيها أو مديرها المالي فهؤلاء هم الأشخاص الذين يمكنهم إبراز الاتجاهات التجارية والاقتصادية للشركة.[12]

غير أن النّصوص الاقتصادية تعتمد في الوقت نفسه على مجموعة كبيرة من المصطلحات التقنية التي تجعل من عملية القراءة أمرا ليس بالهيّن لدى المتلقي البسيط[13]. فقارئ النّصوص الاقتصادية، وإن كان الأمر لا يبدو بالصّعوبة التي كان عليها، لا يزال يواجه صعوبة واضحة في فهم النّص الاقتصادي واستيعابه إلا من كان يملك معرفة معمّقة بالمجال الاقتصادي وما يحيط به من حيثيات.

وعلى هذا الأساس وبعد التطوّر الهائل الذي عرفته وسائل الاتصال والتواصل مثل شبكة الإنترنت، أصبحت هذه النّصوص متداولة

بكثرة ممّا جعل القارئ يتعوّد على بعض المصطلحات التي تأتي في النّصوص الخاصّة بالبورصة مثلا أو البنوك أو المؤسسات وغيرها. إنّه مجهود معتبر يبذله القائمون على هذا المجال من أجل تسهيل عملية الفهم على الجمهور الواسع المتلقي لهذه النّصوص والمصطلحات المتداولة في اللغة الاقتصادية.

إن اللغة الاقتصادية باعتبارها لغة متّصلة بالواقع وتأخذ بعين الاعتبار التطوّر المعاش في المجتمع، فإنّها لغة ولودة لمجموعة من المستجدات[14] التي لا تنفك تظهر في هذه اللغة الاقتصادية في كل مناسبة إما عن طريق التّعريب أو التّرجمة أو عن طريق أساليب أخرى. وتظهر هذه المصطلحات الجديدة نتيجة لظهور مفاهيم جديدة في هذا المجال بسبب التّطوّر الهائل الذي يعرفه عالم الاقتصاد. إنّ الاختراعات والمبتكرات والتكنولوجيات الجديدة في المجال الاقتصادي لا تنفكّ تظهر بين الفينة والأخرى وتجرّ معها مجموعة كبيرة من المصطلحات للدلالة عليها. فإننا لا نستغني عن استعمال مصطلحات مثل: البنك الإسلامي أو الخوصصة أو غير ذلك من المصطلحات.

يحاول المحرّرون الاقتصاديون استحضار المعارف السابقة للمتلقي[15] عن طريق إثارته بمصطلحات وتعابير اصطلاحية تكون إما منتمية إلى التراث العربي وتمّ إحياؤها، أو تمت صياغتها عن طريق التّعريب وإخضاعها لمجموع القواعد والأوزان في اللّغة العربية. فيضطرّ القارئ إلى استحضار كل ما سبق وعرفه عن المجال بهدف استيعاب وفهم ما بين يديه من مصطلحات وتعابير اصطلاحية.

5. بنية النص الاقتصادي:

لقد أصبح لكلّ علم من العلوم لغة خاصة به، تستوعب مفرداته ومصطلحاته وتراكيبه، وهي بذلك قادرة على استيعاب مفاهيمه ونظرياته ومبادئه التّي تميّزه عن المجالات الأخرى المختلفة أيضاً. وعلى هذا الأساس أصبحنا نسمّي اللغة على حسب تخصّصاتها فنقول لغة طبية ولغة سياسية ولغة قانونية ولغة اقتصادية. ومثل غيرها من اللّغات، فرضت اللغة الاقتصادية نفسها في المجتمع بوصفها لغة التّخاطب والتّواصل بين أفراد في مجال الاقتصاد وكذا لغة التّعليم والتّعلم في المعاهد والجامعات.

يتميّز النّص الاقتصادي، بوصفه نصّا متخصّصا يهتّم بنقل المعلومات والمعارف التّي غالبا ما تكون أرقاما وإحصائيات، بلغة مباشرة ودقيقة: "... فهو نص يهدف أساسا إلى حمل معلومة ولا يكون فيه المظهر الجمالي هو المظهر المسيطر."[16] إنّ ما تقصده كرستين دوريو بقولها إنّ المظهر الجمالي لا يسيطر على النّصوص المتخصصة هو أنّ لغتها مباشرة وطبيعية خالية من الإيحاء ولكن ذلك لا ينطبق على بعض النّصوص المتخصّصة، بل لا ينطبق على مجملها، ومن أمثلة ذلك النّصوص السّياسية أو الاقتصادية وغيرها.

فالنّص الاقتصادي إذن يخضع لعمليتي التّحليل وإعادة الصّياغة الدقيقة وذلك بغرض الفهم أولاً والإفهام ثانياً، حتّى إن كان ذلك بطريقة سطحية وبسيطة وليست بذلك العمق الذي تتطلّبه النّصوص الأدبية. والاختلاف ربما يكمن في الهدف من توظيف البيان في النصوص المتخصصة إذ يهدف المحرر إلى إقناع المتلقي والتأثير فيه بدرجة الأولى، وبينما في النصوص الأدبية تكون الغاية جمالية محضة. وعلى هذا الأساس فلا يمكننا أن نقول إلا ما قاله السويسى: أو لسنا نجد في لغة العلم سحر البيان وإعجاز الإيجاز ونور الدقة"[17].

يعرف النص الاقتصادي بأنّه مجموع المعلومات والحقائق والإحصاءات والتّطورات الاقتصادية المعبر عنها بلغة اقتصادية. إنّه مجموعة نظريات اقتصادية تمّ التّعبير عنها بواسطة تراكيب ومفردات اقتصادية. ينتج النّص الاقتصادي عن طريق التحليل الاقتصادي لظاهرة اقتصادية معيّنة ويعتبر تركيبة لغوية تحكمها قواعد ومعايير لسانية بالدّرجة الأولى: "هو وحدة دلالية تتوفر فيها شروط النصية المتحققة بمجموعة من الوسائل اللغوية وغير اللغوية تجعل النص كلا موحدا."[18]ومن هنا يعتبر النّص الاقتصادي كتلة تركيبية لغوية تتميّز بمصطلحاتها المتخصّصة وبعباراتها وجملها المباشرة والبسيطة، وهي تعين المحرر الاقتصادي على أن يكون واضحا وصريحا في تعبيره عن الظواهر الاقتصادية ونقلها إلى المتلقي، لأنّ المصطلحات التي يعتمد عليها هي مصطلحات ميزتها الدقة والوضوح والأهمّ من كل ذلك هو أحادية المفهوم التي يجب أن تتميز بها المصطلحات التّجارية والمالية والبنكية والمحاسبية وغيرها من المصطلحات الاقتصادية. وكلّما كان المصطلح مضبوطاً ومرتبطاً بمفهوم واحد كلّما كان النّص الاقتصادي جيّداً ومفهوما لدى المتلقي.

إن فلسفة حياكة نصّ اقتصادي تجبر المحرر على ضرورة انتقاء الكلمات والمفردات التي تكون في معظم الأحيان عبارة عن مصطلحات متخصّصة. ويخضع هذا الانتقاء إلى جملة من المعايير تتمثّل في طبيعة الموضوع المعالج وكذلك طبيعة المتلقيّ الذي سيتلقى النّص. وعلى هذا الأساس يجب على محرّر النّص الاقتصادي أن يراعي مستوى القارئ البسيط عند انتقائه لكلماته ومصطلحات نصه.

لا يمكن أي شخص عادي أن يفهم نّصا اقتصاديا لأنّه يتضمّن معارف متخصّصة لا يمكن لغير المتخصّص أن يستوعبها.[19] فالمعلومة المالية والتّجارية تقدّم على شكل تحليلات وتقارير سنوية وبيانات صحفية وكتب ذات طابع اقتصادي يصعب فهمها من قبل غير المتخصّصين إذا لم يُخضعوا هذه النّصوص كلّها إلى التّحليل والتّبسيط من أجل الوصول إلى نتيجة إيجابية يبلغ من خلالها المحرّر هدفه المنشود.

يتمظهر النّص الاقتصادي في أشكال مختلفة في حياتنا اليومية؛ إننا نجده على شكل مقالات صحفية وكتب اقتصادية جامعية متخصصة في المجال واتفاقيات وعقود وغيرها من الأشكال. وتتميّز الجملة الاقتصادية بجملة من الخصائص التي تسهّل عملية تلقّيها من قبل القارئ وكذا لتيسير الفعل الاستيعابي عنده. ومن بين هذه الخصائص نجد السّهولة والسّلاسة في تركيبها وكذلك قصر هذه الجملة وأسلوبها المباشر الذي يفضي إلى المعنى دون أي تعقيد في أغلب الأحيان. إنّ بساطة هذه الجمل وسلاسة أسلوبها تجعلها قادرة على التّرابط والانسجام مع بقية الجمل لتكوين نص متّسق الأفكار ومنسجم الفقرات.

6. الإيحاء في المصطلحات الاقتصادية:

إن أهم ما يميّز اللغة الاقتصادية بأنواعها ويجعلها محور الدراسات والأبحاث هي طبيعتها الزئبقية. فهي لا تنفك أن تكون لغة تقنية متخصصة تحمل مصطلحاتها مفاهيم اقتصادية محدّدة، حتى تتحوّل إلى لغة إيحائية مليئة بالأساليب البلاغية والأدبية التي تفتح باب تأويل هذه المصطلحات وشرحها بدلا من إيجاد مقابل دقيق لها. فلا يجد القارئ والمترجم من وسيلة لتصنيفها أو وضع أسس وأساليب واضحة وثابتة لفهمها ونقلها أو ترجمتها لأنّها لغة لا تثبت مصطلحاتها.

وقد يكون الهدف الرئيسي أحيانا من اعتماد النّصوص الاقتصادية على الأساليب الإيحائية هو التّأثير والإقناع اللّذين يريد المحرّر إحداثهما في نفسية المتلقّي، خصوصا إذا كان الأمر يتعلّق بالإشهار والإعلان لبعض المنتجات أو المبادئ الاقتصادية. وفي هذه الحالة نجد المحرّر مُصِرّا على تقريب المعنى من المتلقّي والتّأثير فيه ما يجعله يلجأ إلى التّشخيص. ومن الصّور البيانية التّي نجدها في النّصوص الاقتصادية وبكثرة نجد الاستعارة والكناية، وهي صور تساعد المحرّر الاقتصادي على تجسيد المفاهيم الاقتصادية عن طريق استخدام أساليب إيحائية بغية التّأثير في المتلقّي وإقناعه بها.

1.6 الاستعارة:

توظّف الاستعارة في النصوص الاقتصادية بهدف جلب القارئ والتّأثير فيه لأنّه يعتبر الهدف الأوّل بالنّسبة لمحرّر هذه النّصوص. فالقارئ هو بمثابة المحلّل والنّاقد في الوقت نفسه: و"هناك ثلاثة أنواع من القراء: الأول هو الذي يستمتع دون أن يصدر حكما والثّالث هو الذي يصدر حكما من دون أن يستمتع، وبين هذين النّوعين نوع يصدر الحكم في أثناء استماعه ويستمتع في أثناء إصداره الحكم"[20] والقارئ الذي يهتم به المحرّر الاقتصادي هو النّوع الثاني، الذي يصدر حكمه عند استمتاعه بالنّص ويستمتع عندما يصدر الحكم على النّص.

تختلف الأغراض من توظيف الاستعارة بين المعرفية والجمالية."[21] فكما يوضّح نيومارك أنّ الغرض من توظيف الاستعارة قد يكون معرفيا بالدّرجة الأولى حيث تعمد إلى وصف حالة اقتصادية معيّنة أو عملية مالية تجارية من أجل تبليغ معلومة معيّنة للقارئ، كما قد تكون الغاية جمالية فنية تسعى إلى إمتاع القارئ وإبهاجه وإدهاشه وتشترك هاتان الغايتان في المسار نفسه مع مضمون النّص وشكله.

قد يلجأ المحرّر الاقتصادي إلى توظيف هذه الصّورة بغرض الارتقاء بالمصطلحات الاقتصادية والعلو بمستواها عن طريق التّعقيد الذي تضفيه هذه الصّورة عند توظيفها: "إنّه يمكن التّعامل مع اللغة الاقتصادية على أنها تمثّل تعقيد التّواصل اللغوي بأكمله."[22] والمقصود باللغة الاقتصادية هنا ليست تلك اللغة البسيطة التي تحدّثنا عنها وإنّما هي لغة مليئة بالبيان والبديع وهو ما يمثل تعقيدها.

ولكن، وبالمقابل لا يجب على المحرّر الاقتصادي أن يغفل عند استعماله لهذه الأساليب والتّعابير الاستعارية بأنّها قد تشكّل عائقا أوّلا أمام القارئ البسيط وثانيا أمام المترجمين الذين يجدونها أكثر تعقيدا وصعوبة ممّا تعوّدوا عليه.

إنّ الاستعارات التي يعتمدها المحرّر الاقتصادي هي التي تنظّم التصوّرات العادية لثقافتنا وتعكسها في كلامنا اليومي.[23] فالاستعارة إذن موجودة في حياتنا اليومية بكثرة، وهي تعكس توجّهاتنا الفكرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ولا يمكن للبشر في أي مجتمع كانوا أن يستغنوا عن هذه الصّورة البيانية التّي تجسّد واقعهم، حتى في كلامهم المتخصّص والتقني. فالاستعارة إذن تحتل مكانة مهمة في حياة الأفراد لأنّها تساعدهم على تشخيص مجموعة من الأفكار التي تجول في خاطرهم والتي قد يكون من الصّعب تمثيلها بالأسلوب الصّريح.

تتخلل الاستعارة النّصوص الاقتصادية بأشكال عدّة نذكر منها في المصطلح مثل قولنا "تضخم" و"تدفق السيولة" و"انهيار السّوق". وفي التّعابير الاصطلاحية مثل قولنا "دين طويل المدى" وفي شكل متلازمات لفظية من مثل "نموّ قوي، سوق ديناميكية، فائض في الإنتاج". إنّ هذه الألفاظ التي تحوّل معظمها إلى مصطلحات اقتصادية متخصّصة تحمل في طيّاتها أساليب استعارية مهمّة، أصبحت تمثّل عماد كلّ نصّ اقتصادي يسعى صاحبه لتحقيق مقروئية ومقبولية ومفهومية عند المتلقّي.

2.6 الكناية:

توظف الكناية مثلها مثل الاستعارة في الخطاب الاقتصادي؛ وإن كانت ليست بالقوة التي تتواجد بها الاستعارة في هذه اللغة. فالكناية تسمح للمحرّر الاقتصادي بتشخيص الاقتصاد وتقريب الصّورة إلى المواطن وهو يحاول من خلال توظيفها الارتقاء باللغة الاقتصادية ومصطلحاتها من جهة وإضفاء نوع من البساطة والوضوح عليها من جهة أخرى:

"La métonymie est une arme précieuse dans l'arsenal syntaxique du traducteur de textes économiques et financiers".[24]

"تعتبر الكناية سلاحا ثمينا في خزّان التّراكيب لدى مترجم النّصوص الاقتصادية والمالية." لأنها تساعده على التّعبير عن بعض الأفكار التي عجزت اللّغة الصّريحة عن التّعبير عنها لسبب أو لآخر.

يستعمل المحرّر هذه التقنية لتفادي التكرار الذي يصادفه في النّصوص الاقتصادية السّابقة مثل استعماله لمصطلح "العملة الخضراء" أو "الورقة الخضراء" لتفادي تكرار مصطلح الدولار الأمريكي. وهناك مجموعة أخرى من المصطلحات الاقتصادية التي تحتوي على الكناية مثل: "القارة العجوز" كناية عن قارة أوربا، و"بلد العم سام" كناية عن قارة أمريكا، بلد "الشمس المرتفعة" أو الساطعة كناية عن اليابان، وكذلك "العملة الفخمة" كناية عن الليرة الإسترلينية، و"العملة الفريدة" أو الوحيدة كناية عن الأورو. والملاحظ هنا أن الكنايات تستعمل بكثرة في حين أن المصطلح الصّريح موجود، غير أنه لا ينبغي أن يكرّر كثيرا وإلاّ تمّ نعت الأسلوب المعتمد في النّص بالركاكة وعدم الجودة.

سواء تعلّق الأمر بالاستعارة أو الكناية أو التّشبيه أو التّورية، فإنّ اللغة الاقتصادية كثيرة الاعتماد على هذه الأساليب لأغراض معيّنة معرفية أو فنية. وإن تميّزت اللغة الاقتصادية في بداية المطاف بالدّقة والبساطة والسّهولة والوضوح والأسلوب العلمي الدّقيق، فإنّها تعتمد أيضا على الصّور البيانية والبلاغية التي تساعدها في تشخيص المصطلحات الاقتصادية بغرض تقريب الصّورة إلى المواطن وتسهيل عملية الفهم والاستيعاب وبالتّالي تحقيق مبدأ التّفاعل بين النّص والقارئ بغية إنتاج نص جديد.

7. ترجمة الإيحاء في المصطلحات الاقتصادية:

يعتبر المصطلح استعارة للكلمة ونقلها من حدودها اللّغوية إلى حيّز جديد ودلالة جديدة شرط أن تكون هناك علاقة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللّغوي، والتي تسهّل هذا النّقل.[25] ومن الأمثلة التّي تجسّد ذلك في المصطلحات الاقتصادية نجد مصطلحات **"المبادلات"** أو **"الشّراكة"** أو**"الميزان"** أو **"الرّأس"** التي انزاحت عن معانيها الأصليّة لتدلّ على معنى اقتصادي جديد. ولكن السّؤال هو كيف يتمّ اختيار اللّفظة المناسبة للمفهوم الجديد؟ وكيف تتمّ ترجمتها بعد ذلك؟

إنّ مسألة اختيار اللّفظة المناسبة للمفهوم المناسب لا تحدث اعتباطا أو عشوائيّا بل لابدّ من وجود علاقة مشَابَهةٍ أو مشاركة بين المعنى اللّغوي الذي وضعت الكلمة للدّلالة عليه في الأصل، وبين المعنى الاصطلاحي الذي يراد تحميله لهذه الكلمة للدّلالة عليه ومثال ذلك مصطلح **"رأس المال"** مثلا الذي يتكوّن من لفظتين **"رأس"** و**"مال"**. إنّ لفظة "رأس" كانت ولا تزال تحيل على جزء من أجزاء جسم الإنسان

وهو الرّأس موقع العقل والمخ ولكنّه استعير للدّلالة على ما يريد أن يستثمره التّاجر أو رجل الأعمال من مال في المشاريع، وتتجلّى المشابهة بين المفهومين هنا في كون كلّ منهما مهمّ في موقعه. فكما يعتبر الرّأس جزءا مهمّا في جسم الإنسان، ولا يستطيع الإنسان مواصلة العيش بدونه، كذلك يعتبر المال مهما في أي عمليّة تجاريّة أو استثمارية. ومثال ذلك كثير في اللّغة الاقتصادية.

إنّ ارتباط علم الاقتصاد بالمجتمع وطريقة تفكير أفراده، نتج عنه اختلاف في طريقة التّعبير عن الأفكار والمبادئ والمعاني الاقتصادية من مجتمع إلى آخر، والمقصود من ذلك هو اختلاف اللّغة المستعملة في الحديث عن الاقتصاد من مجتمع إلى آخر ومن فئة إلى أخرى، كلٌّ حسب طريقة تفكيره وتقديره للأشياء. وأمام هذا الوضع يجد المترجم نفسه في أحيان كثيرة عاجزا أمام اختيار المفردات والكلمات والمصطلحات المناسبة لإعادة التّعبير عن النّص في اللّغة المستهدفة: "في بعض الأحيان يجد المترجم في اللّغة الاقتصادية المتطوّرة والرّاقية نفسه في حيرة من أمره من باب اختيار المفردات الدّالة وذات المعاني الارتكازيّة"[26]. وما يتعيّن على المترجم في هذه الحالة، هو إدراك هذه الاختلافات الكائنة على مستوى الصّياغة أو المفردة بغية القضاء على حيرته في انتقاء للّفظ الصّحيح في المقام المناسب.

وما يزيد الإشكال حدّة هو اعتماد أهل الاقتصاد في أوقات كثيرة على صور بيانية وتعابير مجازية في التّعبير عن مفاهيمهم الاقتصادية، ويمثّل حجر عثرة أمام المترجم الذي هو، من المفروض، بصدد ترجمة نص متخصّص ونقل مفاهيم خاصّة ودقيقة. فهو في هذه الحالة لا يعرف إذا ما كان عليه أن يتغاضى عن هذه الإيحاءات ويبحث عن مقابلات مباشرة ودقيقة لهذه المصطلحات في اللغة المستهدفة، أم أنّه مجبر على البحث عن مكافئات لهذه الصور البيانية في لغة التلقّي. فهذه الصّور والأساليب المجازية إنّما استعملت في اللغة الأصلية لأداء وظيفة معنوية معيّنة لا يجوز له تجاهلها أثناء نقل هذا النّص إلى لغة أخرى.

إنّ ما يصعّب عملية ترجمة هذه الأساليب الإيحائية في النّص الاقتصادي هو تراوح لغة هذا النّص بين المصطلحات الدقيقة والمصطلحات الاستعارية أو التي تحتوي على إيحاء. فيجد نفسه تارة يبحث عن مقابل متخصّص مباشر وصريح وتارة يبحث عن مكافئ

يحمل الشحنة المعنوية نفسها، ويخلّف الأثر نفسه الذي يخلّفه المصطلح الأصلي في نقس المتلقّي. ومن هنا ظهر الاضطراب الذي يشوب عملية ترجمة المصطلحات الاقتصادية المتخصّصة.

إنّ المترجم المحترف هو ذلك الناقل الأمين والجسر المتين الذي يجمع بين لغتين وثقافتين وعلمين ويسعى إلى تفعيل التّبادل بينهما قصد تحقيق التطوّر والثراء اللغوي والعلمي والثقافي بين الشّعوب. لذلك فهو مجبر على احترام اللغة الأصلية والمحافظة على خصائصها ومكوّناتها اللّسانية وغير اللّسانية من جهة، والتقيّد بما تمليه اللغة المستهدفة من قواعد وأسس وإجبارات لسانية ومعان من جهة أخرى.

8. الخاتمة:

نستنتج من خلال هذه الرحلة في عالم الاقتصاد والترجمة أن اللّغة الاقتصادية هي لغة علم، تعبّر عن نظريات علم الاقتصاد وتسعى إلى تعليمها للأفراد وتثقيفهم فيها. وهي لغة اختصاص يتميّز بخصوصياته التقنية ومعلوماته الاقتصادية والمالية والتجارية، وهي كذلك لغة تتضمّن من الإيحاء ما يجعلها تبدو صعبة الثّبات على وجهها العلمي المتخصّص. وليس من السّهل أبدا على محرّر النّص الاقتصادي أن يحافظ على دقّة المصطلح الاقتصادي وعلميته عندما يكون مجبرا على توظيف بعض الصّور البيانية والأساليب الإيحائية بغرض التّأثير في المتلقّي وإحداث أثر إيجابي هو الغاية من كتابة النّص في الأصل. ومن هنا يمكن حوصلة النتائج فيما يلي:

1. تتميّز لغة الاختصاص بالدّقّة والتّقنية والأسلوب المباشر والصّريح والمصطلحات العلمية والتّقنية.
2. اللغة الاقتصادية هي لغة تجمع بين الأسلوب العلمي الدقيق والأسلوب الإيحائي بين الفينة والأخرى.
3. تعاني اللغة الاقتصادية، مثل غيرها من اللغات المتخصّصة الأخرى، من فوضى في المصطلح وذلك عند صناعته وتوظيفه.
4. تعتمد اللغة الاقتصادية على توظيف بعض الصّور البيانية من مثل الاستعارة والكناية والتشبيه والتورية والمجاز بعلاقاته المختلفة.
5. تؤدّي هذه الصّور البيانية وظيفة هامّة في إيصال الرّسالة الاقتصادية وجعل المفهوم الاقتصادي واضحا وبسيطا للقارئ.
6. يواجه المترجم الاقتصادي مشكلة جادّة في نقل هذه المصطلحات الإيحائية، حيث يجد نفسه حائرا بين نقل مفاهيم اقتصادية متخصّصة أو

البحث عن مكافئات للمصطلحات الاستعارية الموجودة في النّص الأصلي.
7. يجب على المترجم الاقتصادي أن يتوخّى الأمانة العلمية في نقل المفاهيم الاقتصادية وترجمتها، ويحسن اختيار الأساليب والمناهج التّرجمية التي تؤدي إلى ذلك.
8. يتطلّب تطوير لغة الاقتصاد العربي تضافر الجهود والسّعي الحثيث إلى صناعة مصطلحاتها وتوحيدها وحسن توظيفها واختيار الآليات الناجعة في ترجمتها.

هوامش:

1- محمد الديداوي، الترجمة والتعريب، المركز الثقافي العربي، ط1، 2002، بيروت، لبنان، ص07.

2- الأخضر أبو العلاء عزّي، دراسة تحليلية لصعوبات الترجمة التطبيقية للكتب الاقتصادية الجامعية في الجزائر، مداخلة قدّمت في الملتقى الدولي الرابع، مخبر تعليمية الترجمة وتعدد الألسن، جامعة وهران، 2004/11/10، ص02.

3- عمار الساسي، مبدأ الاقتصاد اللغوي أساس لغة الاقتصاد، مجلة المترجم، العدد 11 جانفي، جوان 2005، مخبر تعليمية الترجمة وتعدد الألسن، جامعة وهران، ص115.

4- محمد الديداوي، الترجمة والتواصل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000، ص45.

5- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، ط2، 2007، ص209.

6- ينظر المرجع نفسه، ص209، 210.

7- روبرت هـ - ثالوس، التفكير المستقيم والتفكير الأعوج، تر: حسن الكرمي، مراجعة صدقي عبد الله خطاب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أغسطس، 1979، ص26.

8- محمد الديداوي، منهاج المترجم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005، ص96.

9- ينظر: إدموند كاري، الترجمة في العالم الحديث، ترجمة عبد النبي ذاكر، منشورات مخبر تعليمية الترجمة وتعدد الألسن، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2004، دت، ص50.

10- Jean Binon, Serge Verlinde. ILT. KV Lenven, Langue (s) de spécialité(s): Mythe ou Réalité ?, p40. www.google.com

11- مارجي فيرني، آني شيفرين وجين فولبي، الصحافة التجارية والاقتصادية، المركز العالمي للصحفيين، ص08. www.ICFJ.com

12- المرجع السابق، ص08.

13- ينظر المرجع السابق، ص02.

14- ينظر المرجع السابق، ص02.

15- ينظر المرجع السابق، ص03.

16- كريستين دوريو, أسس تدريس الترجمة التقنية، ترجمة هدى مقنص، المنطقة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص36.

17- محمد الديداوي، الترجمة والتواصل، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000، الدار البيضاء، المغرب، ص25.

18- يوسف إلياس، مقاربة منهجية لتدريس الترجمة المتخصصة، النص الاقتصادي نموذجا، مجلة ترجمان، العدد"2"، طنجة، 1992، ص67.

19- Michel Rochard, La rétroconception entre compréhension et ré-expression des textes économiques – Elisabeth Lavault-Olléon (éd).Traduction spécialisée: pratiques, théories, formations – Peter Lang Bern, Éd.2007, Allemagne, p104.

20- سوزان روبين سليمان، وإنجي روسان، القارئ في النص، تر: د. حسن ناظم وعلي حاكم صالح، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، 2007، ط1، ص239.

21- بيتر نيومارك، الجامع في الترجمة، تر: حسن غزاله، سنة 1999، ص114.

22- عبد الله الحراصي، نظرات جديدة في الاستعارة والترجمة، مجلة تروي، العدد 15، www.nizwa.com، ص05، يوم 2014/01/27.

23- Voir : Lakoff George & Johnson Mark, *Les métaphores* dans la *vie quotidienne*, *Paris*, Ed. de *Minuit* (*coll*. *Propositions*), 1985, p13.

24- Fredéric Houbert, Problématique de la traduction économique et financière, p13. Houbert@nol.fr.translationjournal.net

25- ينظر هشام خالدي، المصطلحات اللغوية بين الدقة والغموض، مجلة المصطلح، العدد02، 2003، ص286.

26- الأخضر عزّي، دراسة تحليلية لترجمة الكتب الاقتصادية الجامعية في الجزائر، مجلة ديوان العرب. www.diwanclarab.com، ص2.